وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر (1919 – 1954)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة: ماستر تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

✓ وليدة مقدر

✓ رزيقة رباحي

تحت اشراف:

د/ نور الدين مقدر

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	فاتح بلعمري	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
2	نور الدين مقدر	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	أعمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية:1444 – 1445هـ / 2023م-2024م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر 1919 - 1954م.

إعداد الطلبة:

1- مقدر وليدة
2- رياحي رتيبة.

رقم التسجيل: U.N 2801093230640983 69
رقم التسجيل: U.N 2801202323640876 28

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر.
إشراف: مقدر نور الدين **الرتبة:** أستاذ محاضر أ.

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): **رئيس فريق الاختصاص** **رئيس القسم**

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
مساعد رئيس القسم المكلف بالتدريس والتعليم في الطور
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): مقدر ولعية

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة .

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 66 70 18

الصادرة بتاريخ : 2015/10/19 عن دائرة : مقرة .

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: U.N2801202323064098369

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: دور المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر 1919 م 1954 م .

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 20/05/2024

امضاء المعني (ة):

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه، عون رئيس للإدارة الإقليمية
بن عبد الكريم بشري

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): رباحي رزيقة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 283254

الصادرة بتاريخ : 2015/4/19 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 192328012023064087628

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر (1919 - 1954).

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/6/1

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

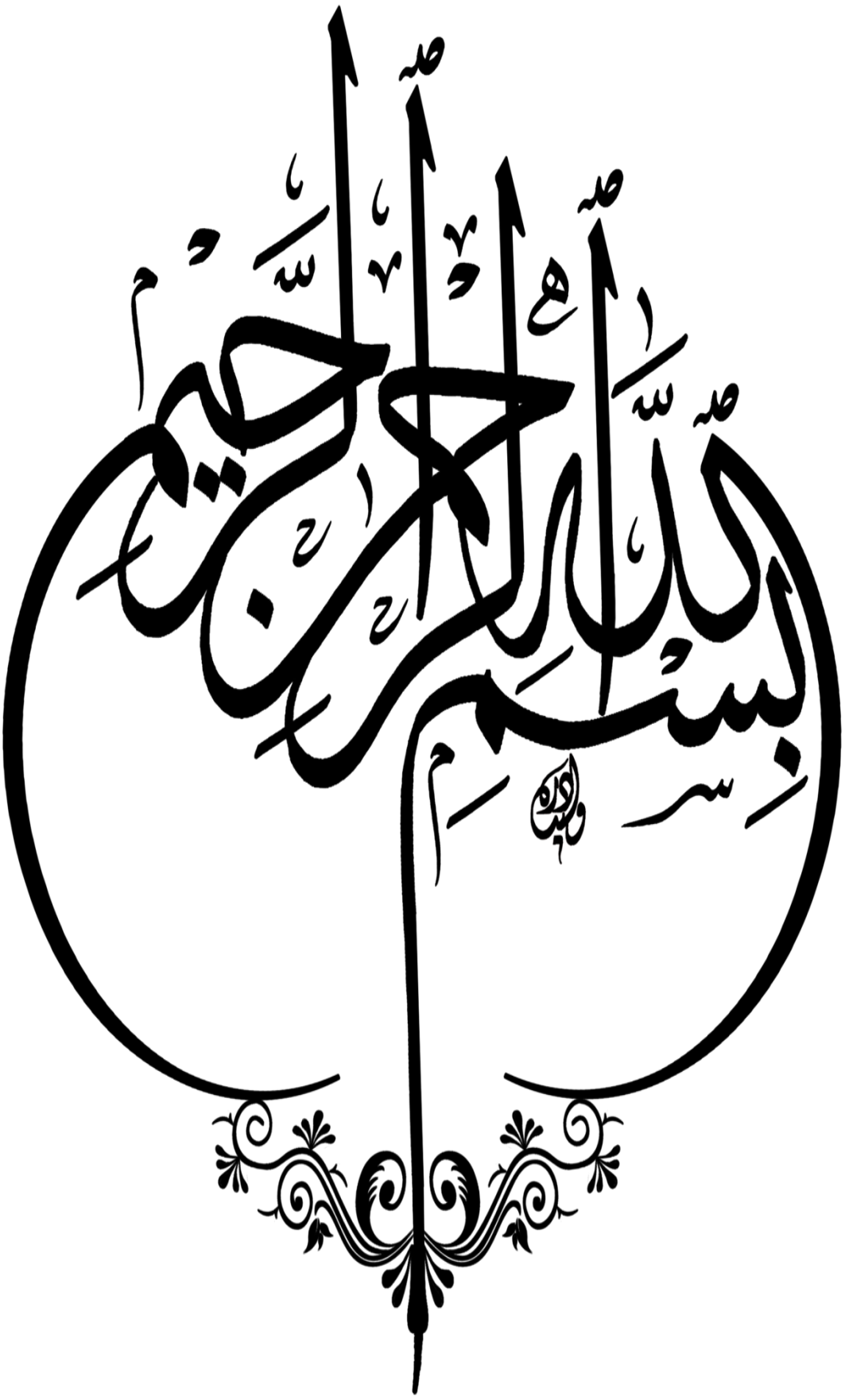
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ...". (سورة الأحقاف الآية 15)

الحمد لله كثيرًا ونشكره شكرًا جزيلاً الذي كان فضله وعطائه كريما نحمده لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل وذلل لنا الصعاب وهون لنا المتاعب.

يقال إن أول العلم الصمت وثانيه الإستماع وثالثه الحفظ ورابعه العمل وخامسه النشر.

ومن هنا لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف: "**الدكتور مقدر نور الدين**" على مساعدته لنا بتوجيهاته وإرشاداته النيرة.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أعضاء اللّجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة مذكرتنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في إنجاز عملنا هذا من قريب أو بعيد

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأقول من فرط الطموح أنالها وان ابت رغما عنها أتيت بها، لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوظا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها.

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً، ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة الذي لم يبخل عني بأي شيء لأجل راحتي وسعادتي أعظم وأعز رجل في الكون... (لأبي العزيز)

إلى جوهرة حياتي ونورها التي لم تبخل علي بحرصها في كل تفاصيل حياتي لا أوافيك حقك مهما كتبت من كلمات حفظك الله ورعاك يا نبع الحنان... (أمي العزيزة).

إلى من ساندوني بكل حب وإخلاص وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب، زارعين الثقة والإصرار بداخلي سندي وكتفي... (إخوتي الأعزاء).

إلى الرجل العظيم الذي أخرج ما في داخلي وشجعني للوصول إلى طموحاتي رفيق دربي وقرة عيني فخورة بنجاحي لأتقاسمه معك وإن كان في العمر بقية ما زال أمامنا دربًا طويلاً... (زوجي العزيز).

إلى بناتي حبيبات قلبي، رغم التعب والعمل والدراسة، لكن تشجعت بكن وثابرت لكي تكن فخورات بأمكن في يوم من الأيام، اللهم احفظ لي بناتي واجعلهم في المراتب العليا... (دعاءساجدة، رحاب، رودينة).

إلى أكثر دكتور ألهمني وحببني بالتخصص وترك بصمة جميلة بأخلاقه وتعاونه كلمة شكرا لا توفيه... (الدكتور مقدر نور الدين).

مقدر وليدة

إهداء

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى من سقتني من نبع حنانها إلى من وهبتني الحياة **أمي** الغالية حفظها الله تعالى إلى من أنتسب له وأعتز به إلى **أبي** العزيز

إلى من أكملت معه نصف ديني الى **زوجي** الغالي إلى أولادي، (تيم و تامر و يزن) حفظهم الله و رعاهم إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم، إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد.

رباحي رزيقة

مقدمة

مقدمة:

منذ أن وطئت أقدام فرنسا الاستعمارية أرض الجزائر وهي تسعى جاهدة لفرض سيادتها على جميع الميادين مستعملة في ذلك كل الطرق والأساليب في جعل الجزائر فرنسية تتحكم فيها، وهذا ما أثار غضب الشعب الجزائري الذي رفض جملة وتفصيلاً وسعى جاهداً لمقاومة هذه السياسة، وقد كان لنهاية الحرب العالمية الأولى، صدى كبير لدى الشعب الجزائري وبداية التوعية لديه حيث ظهرت في هذه الفترة أحزاب سياسية قامت بنشر الوعى الوطني والسياسي، وهذا ما أشعر فرنسا بالخطر وجعلها تفكر في سياسة جديدة تستطيع من خلالها المحافظة على سيادتها فقامت بإصدار العديد من المشاريع، ادعت من خلالها أنها تريد بعض الإصلاحات لأوضاع الجزائر.

الإشكالية: قد حاولنا من خلال بحثنا هذا ان نعالج إشكالية المشاريع الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فكان السؤال كالتالي:

ما هي أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر خلال 1919 – 1954م؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قدمنا عدة أسئلة فرعية:

- ماهي أوضاع الجزائر بداية القرن 20؟
- ماهي أهم هذه المشاريع من 1919 – 1954م؟
- ما هي ردود الأفعال المتخذة ضد هذه المشاريع من طرف كل من الحركة الوطنية والمستوطنين؟

أسباب اختيار الموضوع:

ومن بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع عدة أسباب منها ذاتية وموضوعية.

الذاتية تمثلت في:

- رغبة شخصية منا وملحة لهذا الموضوع.
- كونه موضوع يتسم بالتميز ويلبي شغفنا في التاريخ.
- لدينا عدة إطلاعات سابقة تخدم الموضوع بشكل عام.

الموضوعية:

- التعرف على أهم ما جاءت به فرنسا للجزائر من خلال هذه المشاريع.
- معرفة ردود الأفعال من هذه الإصلاحات لدى الجزائريين والمستوطنين.
- ما يتسم به الموضوع من أهمية بالغة في تاريخ الجزائر.

أهمية الموضوع:

موضوعنا يكشف خبايا فرنسا ضد الجزائر، وما حاولت تقديمه للمحافظة على "مستعمرتها المفضلة" ألا وهي الجزائر، ويسلط الضوء كذلك على إصلاحاتها المتبعة.

حدود البحث:

أما حدود بحثنا هذا فكانت بداية من 1919م وهو تاريخ أول إصلاح فرنسي لصالح "الأهالي" إلى غاية 1954م، وهو بداية اندلاع الثورة التحريرية (مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر).

وحدوده المكانية فكانت الجزائر كاملة، لأن هذه الإصلاحات لم تشمل منطقة معينة بل شملت كل القطر الجزائري.

مناهج البحث:

حيث أن موضوعنا هذا فرض علينا مجموعة من المناهج، أولها المنهج الوصفي الذي يسمح لنا بوصف الأحداث والوقائع التاريخية.

ثانيا المنهج التاريخي الذي مكننا من الوصول إلى حقيقة الأحداث التاريخية بكل موضوعية، وكذلك استخدمنا المنهج التحليلي للحصول على المادة، العلمية وتفسيرها، مستخدمين منهج الإحصاء لإحصاء بعض البيانات.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة لموضوعنا هذا أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الفترة ما بين 1919 – 1954م، فقد إستفدنا من بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بصفة عامة منها مذكرة ماجستير في التاريخ بعنوان مفهوم الدولة الجزائرية في الحركة

الوطنية 1919 – 1954م للطاهر الغول.

ايضا أطروحة دكتوراه لمدور خمسية بعنوان الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة.

مصادر ومراجع البحث:

اعتمدنا عدة مصادر ومراجع نخص منها بالذكر:

كتاب هذه هي الجزائر لأحمد توفيق المدني الذي اعتمدنا عليه في مراحل هامة لدراستنا هذه، وكتاب جذور اول نوفمبر 1954م، ليوسف بن خدة الذي كان لنا بمثابة استشهاد في هاته الفترة الحاسمة، وأهم كتاب لأبو القاسم سعد الله، الذي لا يمكنا الاستغناء عنه لما يحتويه كتابه الحركة الوطنية 1900 – 1930م، وكذلك كتاب عبد الحميد زوزو بكتابيه الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية وكتاب محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية، وكذلك كتاب عبد الحميد زوزو، الجزائر والثورة التحريرية والذي ساعدنا كثيراً في بحثنا.

خطة البحث:

اتبعنا خطة بحث تناولت مقدمة ومدخل تمهيدي ثم فصلين وخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات لموضوعنا، وملاحق حاولنا من خلالها إبراز وتوضيح ماجاء في بحثنا هذا بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع (البيبلوغرافيا).

فيما يخص المدخل التمهيدي فكان تحت عنوان أوضاع الجزائر في بداية القرن 20م في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أما الفصل الأول فكان بعنوان المشاريع الفرنسية من نهاية "ج.ع.1"، إلى 1954م واندرج تحته مبحثين:

الأول بعنوان المشاريع الإصلاحية من 1919 – 1936 تناولنا فيه إصلاحات 04 فيفري 1919م كأول إصلاح فرنسي،

وكذلك مشروع بلوم فيوليت سنة 1936 م.

الثاني المشاريع الإصلاحية من 1936 إلى 1954 تناولنا فيه أمرية 04 مارس 1944 (أمرية ديغول الإغرائية) وأيضا القانون الخاص 1947 م.

أما فيما يخص الفصل الثاني فكان تحت عنوان مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع وإنقسم إلى مبحثين الأول تناولنا فيه رد فعل المستوطنين.

والثاني بخصوص رد فعل الحركة الوطنية من هذه المشاريع، الاصلاحية وأنهينا بحتنا بخاتمة تحتوي إستنتاجات لبحثنا هذا.

الصعوبات التي واجهتنا:

وقد واجهتنا صعوبات في بحثنا هذا يمكن أن نوجزها فيما يلي:

تداخل ووفرة الأفكار والمادة العلمية لموضوعنا هذا وأن الموضوع الذي درسناه في حد ذا لو كان ذا فترة طويلة وحاسمة في تاريخ الجزائر، ورغم ذلك نحمد الله سبحانه وتعالى على التوفيق لإنجاز هذه المذكرة.

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في بداية القرن 20م.

المبحث الأول: الاوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية.

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في بداية القرن 20م:

عرفت الجزائر مطلع القرن العشرين كل أنواع القهر والاستبداد من طرف السلطات الفرنسية في جميع مناحي الحياة، وتجلى ذلك من خلال سلب خيرات البلاد ونزع الأراضي من الجزائريين وتجهيل وتجويع الشعب وتحطيم جميع مقوماته.

المبحث الأول: الاوضاع السياسية:

تميز الوضع بالجزائر في هذه الفترة سيطرة المستوطنين وانفرادهم بتسيير شؤون البلاد،[1] حيث أن الأحزاب السياسية بالمعنى المتعارف عليه لم تكن معروفة في الجزائر وكانت الطبقة السياسية مقسمة الى قسمين:[2]

كتلة المحافظين: كانت الجماعة السياسية الوحيدة هي "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" التي كانت قد أ نشأت سنة 1908، أما غير ذلك فلم يكن يوجد سوى هيئات اجتماعية وثقافية التي إلتفتت حول بعض النوادي كنادي. صالح باي في قسنطينة والجمعية الراشدية في العاصمة كانت هناك بالطبع عدد من الجمعيات الإخوانية التي لعبت دورا شبهاً بدور الأحزاب السياسية ونعني هنا بكتلة المحافظين كل الطبقات الجزائرية التي قبلت المحافظة حيث كانت هذه الكتلة تتكون من المثقفين والتقليديين، والعلماء والمحاربين والقدماء، وزعماء الدين، و بعض الاقطاعين والمرابطين وبعض هؤلاء معلمين صحفيين، ولكن نلاحظ وجود كثير من الملامح المشتركة بين جميع أعضاء هذه الكتلة، ولقد كانوا جميعا متحمسين ومؤيدين للوطنية والجامعة الإسلامية كانوا الأعداء غير المساومين لفكرة التجنيس ولم يكن برنامج الكتلة المحافظة معقدا كثيرا فقد كان يشمل على النقاط التالية:[3]

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930)، ج2، دار الغرب الإسلامية، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص 145.

[2] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة الجزائرية (1830 – 1954)، ط3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائريين، ص 22.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 146.

- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.
- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.
- معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري.
- إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين التعسفية.
- استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي.
- احترام التقاليد والعادات الجزائرية.
- نشر وإصلاح وسائل التعليم باللغة العربية.
- حرية الهجرة ولا سيما نحو الشرق الأدنى.

ونظرا الى أن المحافظين لم يكونوا ينتمون إلى منظمة منضبطة محددة فان برنامجهم لم يكن محدداً بوضوح.[1]

كتلة النخبة الاندماجية:

ضمت المتعلمين في المدارس الفرنسية المنبهرين بحضارتها حتى سماهم المؤرخ الفرنسي لوري بوليو (looroy Beoulu) بالجزائريين المتأوربيين الحائزين أحيانا على الشهادات ثانوية وجامعية معظمهم متجنسون منهم أطباء وصيادلة ومحامون وقضاة وصحفيون ومعلمون ومواطنون ومترجمون وتجار،[2] أمثال الدكتور بن التهامي*، وتمثلت مطالبهم في:

المساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل.

باختصار فإن جماعة النخبة قد فضلوا التجنيس الكامل والاندماج وغير ذلك من الإجراءات الاخرى التي قد تساعد على توحيد الجزائر مع فرنسا، ولم تشترط جماعة المسلمين على

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 146.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830 الى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 331.

* ابن التهامي: ولد في 20 سبتمبر 1873 بمستغانم، تلقى تعليمه الابتدائي وتحصل على شهادة البكالوريا بالجزائر ثم انتقل الى فرنسا لدراسة الطب.

فرنسا الا شرطا واحدا وهو أن لا تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية.[1]

ولعل الشيء المثير للانتباه هو أن بروز حركة الشبان الجزائريين في بداية القرن العشرين قد تزامنت مع وجود حركة الشبان التونسيين التي كانت على اتصال وثيق مع قيادة النهضة الإسلامية ولقد كانت عبارة عن حركة تقوم بحملة سياسية تستهدف الضغط على الإدارة الفرنسية.[2]

وعندما تفاقمت الأزمة السياسية بداية 1912 وأظهر قادة الحركة الشبانية استيائهم من تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، بدون الحصول على حقوقهم السياسية، قررت الحكومة الفريسة أن تستجيب لبعض مطالب الجزائريين حيث أصدرت مرسوما يوم 19 ديسمبر 1912 يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية،[3] أن يشاركوا في آداء الخدمة العسكرية، وفي عام 1943 تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين من التفاهم والتحالف مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثلة في،[4] الأمير خالدي الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر الذي كان بدوره يلقي محاضرات في باريس ويطلب بإدخال اصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 163.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر ط3، 2008، ص 206، 207.

[3] عمار بوحوش، نفسه، ص 212.

[4] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائريين، 1919 – 1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 11.

[5] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص207.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية:

لقد عملت فرنسا منذ دخولها للجزائر على نهب الأموال سواء مدخرات الجزائريين في الخزينة العمومية أو الأموال الخاصة لكن بعد الحرب مع الأمير عبد القادر عملة السلطات الفرنسية على حجر الأراضي الشاسعة وتوطين المهاجرين الأوربيين في الجزائر، واستمر هذا الوضع حتى مطلع القرن العشرين.[1]

حيث مارست فرنسا سياسة مجحفة في حق الجزائريين وحققت من خلال هذه السياسة أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة سنة 1912، وهى تلك السنة انخفض محصول الشعير من 4,726,809 قنطار إلى 2.686,344 قنطار، كما انخفض محصول القمح من 3,674,733 قنطار وفي سنة 1911 إلى 2,197,567 قنطار في سنة 1912 وهذا يعني إنخفاض المحصول الغذائي بنسبة 42% بالنسبة للقمح والشعير.[2]

كان سبب انخفاض المحصول خاصة في مطلع القرن 20 هو تخصيص اراضي أقل جودة للحبوب، حيث نقص حقول القمح في منطقة التل الصالح حقول القمح في المناطق السهوبية من السهول العليا.[3]

ومن أسباب انخفاض المحصول إرغام الفلاحين الجزائريين على بيع ما بقي من ملكيتهم الزراعية والفلاحية نتيجة لإرهاقهم بالضرائب وربا اليهود الفاحش،[4] حيث فرضت ضرائب فاحشة على الطبقة الفلاحية.[5]

---

[1] صالح فركوس، الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م إلى 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 210.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق.

[3] شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1946- 1996)، تر: عيسى عصفور، منشورات بيروت، د.ط، ص 100.

[4] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 36.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 209.

التي لم تسلم من الدورات الضريبية حيث ارتفعت الضرائب في الفترة الممتدة من 1900 إلى 1914 بنسبة 15% الضريبية اللزمة، و 19% لضريبة الزكاة.[1]

وأرغمت الطبقة الفلاحية على بيع إنتاجها الفلاحي والحيواني قبل الموسم بثمن بخس والاقتراض بالربا التي كانت تتراوح ما بين 40% و60% من الحبوب عام 1900 من 72% إلى 44% وتقلصت المساحات المزروعة بالحبوب نقصا فادحا عام 1903 إنخفاض المردود الفلاحي، من 4 قنطار للهكتار الواحد إلى 3.7 قنطار للهكتار.

وفي مطلع القرن 20 أصبح الملاكون ومربوا الماشية من الأهالي لا يمثلون سوى 52% والخماسون 30% والعمال الزراعيون 2%،[2] حيث ظل الفلاحون المسلمون يعملون طويلاً في الأملاك فقد عملوا كخماسين في خدمة الفرنسيين الذين كانوا يفضلون اليد العاملة وفي عام 1903م، أصبحوا عمالا زراعين دائمين.

وإن كانت نسبة الملاكين ومربين المواشي قد استقرت على 52% من الزراعين المسلمين فإن مالكي الأراضي من كانوا يمثلون في هذه السنة سوى 24%، وأصبح الاجور الزراعية 18% من المجموع في حين انخفضت نسبة الخماسية إلى 18% ومستأجري الأرض إلى 2%، ولكن هذه الإحصاءات الإجمالية قلما تتيح قياس الجسامة الدقيقة للحالة وإحصاءات الملكية أقل من أن تقي بذلك.[3]

وبقيت هذه النسب على هذه الحالة دون تغير إلى ما بعد عام 1930.[4]

وفي عام 1900 نقصت الملكية الأهلية نقصانا فادحان وكانت الملكية الكبيرة فضلاً على أنها مجزأة إلى مستغلات صغيرة تكاد أن تكون غير موجودة إحصائيا وكانت بالمقابل ذات شأن من الناحية الاجتماعية.[5]

---

[1] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 100.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 36، 37.

[3] شارل رو بير آجيرون: المرجع السابق، ص 101.

[4] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 37.

[5] شارل رو بير آجيرون: المرجع السابق، ص102.

وكل هذا راجع إلى كون المستوطنين للفلاحية الجزائريين وحصر الأراضي الرعوية والغابات مما أدى إلى اتلاف الثروات الحيوانية حيث انخفض عدد الاغنام من 7.7 مليون عام 1885 م إلى 3.6 مليون عام 1900م، وانخفض الأبقار من مليون عام 1867م إلى 846 ألفا عام 1900م.[1]

لقد عمدت السلطات الفرنسية على طمس الصناعة التقليدية المحلية التي كانت تذخر بها الجزائر، فقام الاستعمار الفرنسي بمضايقة الصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس والفضة، الجلد، النسيج، والصناعة البحرية والتي كانت مزدهرة،[2] وعلى إثر هذا تجد المستوطنين قد سيطروا على 28% من قطاع الصناعة، وعلى 57% من القطاع التجارة، وهذه الصناعة جعلتهم يتحكمون في التجارة الداخلية والخارجية.[3]

ومنه إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر من 1871، قد حققت أهدافها إلى حد أن الجزائر وقعت في ضعف اقتصادي فادح،[4] إضافة إلى ذلك إنهاك الجزائريين بالضرائب فقد ارتفعت من الفترة الممتدة من سنة 1900 – 1914 نسبة 15% لضريبة اللزمة و 11% لضريبة الزكاة.[5]

ولقد عانت الجزائر بعد "ح.ع.أ" أزمة اقتصادية افتقدت خلالها الجزائر الكثير من السلع الضرورية فأنشأ عن ذلك الكثير من النشاطات الصناعية في الجزائر مثل صناعة القوارير لتعبئة الغاز وحامض الكبريت وأملاح النحاس، أما عن المواد التي تصدرها الجزائر نحو فرنسا فأصابها الاحتلال أيضا بسبب فقدان وسائل النقل،[6] بفعل تسخير السفن

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 36.

[2] محمد الأمين بالغيث: الجزائر في مؤتمر باندونج، مذكرة الشاذلي الملكي، دار الكتاب الغد الجزائر، 2007، ص 87.

[3] Farhat abbas Autopsie, editions, Garnier, Frances, 1980, p10.

[4] أوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790 – 1830، تر: حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص 69.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 208.

[6] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البارة، دار الامة، الجزائر، ص 26.

لصالح الجيش الفرنسي.[1]

[1] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي، في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، 1984، ص 164.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية:

لقد أسفرت السياسة الفرنسية المنتهجة عن انتشار الاستيطان الأوربي و لوحظ هذا أكثر مطلع القرن العشرين،[1] حيث بلغ عدد المعمرين الأوربيين خلال هذه الفترة 26153 معمراً أوربياً، ولقد توسع الاستيطان الأوربي في الأرياف،[2] وتمركز الأوربيون في المدن حتى أصبحوا يمثلون أغلبية السكان وخاصة مدينتي وهران والجزائر،[3] ولقد بلغ الاستيطان الأوربي ذروته في الفترة ما بين 1870-1914 حيث تمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى إدارتها،[4] كما استحوذ الأوربيون على العمل في مجال الصناعة والحرف، وذلك خلال تمركزهم في دوائر حكومية التي كانت مقصورة عليهم،[5] وكان استيطان الأوربيين أكثر توسعا ونشاطا وتطورا واهتماماً بممارسة الأنشطة التجارية والصناعية، والخدمات الاجتماعية والوظيف الرسمي، ولقد بلغ عددهم 260 ألف شخص سنة 1900.[6]

وبلغ عددهم عام 1921، 3923,000 نسمة وكل هذه الأعداد كانت سببها السياسة الفرنسية المجحفة، والتي أثرت بالسلب على النمو السكاني للأهالي،[7] فبهذه السياسة تحطمت أركان المجتمع الجزائري الذي يعتمد على الأصل والمال والزعامة الدينية، وتحول معظمهم الى عمال في خدمة المستعمر.[8]

وقد انجرف عن سياسة الاستيطان الفرنسية المجحفة، آثار سيئة على النمو

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م – 1954م) منشورات ANEP تر: محمد معراجي، ص 158.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 34.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 158.

[4] المرجع نفسه، ص 153.

[5] المرجع نفسه، ص 158.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 34.

[7] المرجع نفسه، ص 37.

[8] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص153.

الديمغرافي كما سبق وذكرنا والجدول التالي يمثل تعداد سكان الجزائر خلال 1901-1911م[1]

السنة	جزائريون	يهود	أوربيون
1901م	400 ألف	64 ألف	19 ألف
1911م	600 ألف	70 ألف	18 ألف

يمثل الجدول الثاني تعداد سكان الجزائر خلال (1911 – 1921م):

السنة	فرنسيون أصليون ومتجنسون	يهود	رعايا فرنسيون	تونسيون ومغاربة	أجانب آخرون	سكان تم احصائهم على حدة اضافة
1911	492 ألف	70 ألف	471 ألف	23 ألف	19 ألف	71 ألف
1921	529 ألف	73 ألف	489 ألف	29 ألف	19 ألف	89 ألف

- المجموع سنة 1911 هو 5563828 نسمة
- المجموع سنة 1921 هو 5884275 نسمة.[2]

يمثل الجدول التالي ولادات المسلمين الجزائريين خلال سنتي (1905 – 1914م):[3]

السنة	مجموع الولادات	ذكور	إناث	نسبة الولادات

[1] المرجع نفسه، ص 153.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البارة، دار الامة، الجزائر، ب.ط، ص 21.

[3] أحمد مهساس، الحقائق والمقاومة، دار المعارف، باب الواد، الجزائر، 2007، ص 18.

1905م	119539	65025	54514	%29.1
1914م	119255	65509	53746	%25.1

ويقابل هذا الاستيطان الأوربي هجرة الجزائريين إلى الخارج والتي ظهرت أكثر سنة 1912،[1] و التي كانت سبب صدور القوانين الجائرة منها صدور مرسوم 3 فيفري 1912م، الذي نص على تجنيد الجزائريين اللذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 20 سنة وذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري، وهذا ما أدى إلى استياء الجزائريين إلى درجة أن الآلاف منهم حاولوا الهروب الى الخارج هروباً من ظلم وتسلط الأوربيين،[2] وفي هذه السنة خرجت حوالي 800 عائلة من تلمسان الى الشام،[3] إضافة الى هذا فقد شهدت الجزائر مطلع القرن العشرين سلسلة من النكبات والمصاعب القاسية،[4] تمثلت في المجاعة الجزئية وتلتها الأوبئة القاتلة،[5] كالكوليرا والتيفويت وحمى المستنقعات وهجمت عليهم أمواج الجراد وداهمهم القحط والجفاف.[6]

وكانت كل نوبة بؤس تتمخض عنها أزمة قاسية،[7] وبالنسبة للجانب الصحي، فقد كان لا يوجد سوى ما يقارب 1851 طبيب و660 مولدة و969 صيدلانية و462 طبيب أسنان، وهذه النسب متمركزة في المدن الكبرى (وهران، الجزائر، قسنطينة) أما باقي المدن فلا يوجد بها سوى نسب من 4% 6% لكل 100 ألف شخص وكان في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكري و 28 مستوصف وكان اغلبيتها يفتقر الى ابسط وسائل العلاج.[8]

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م – 1954م) منشورات ANEP تر: محمد معراجي، ص 158.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 210.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 158.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 37.

[5] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 101.

[6] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 37.

[7] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 101.

[8] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 59.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية:

عمل الفرنسيون على طمس اللغة العربية ومنع التعليم للجزائريين لأن التعليم يصير سلاحا مناهضا لفرنسا،[1] فلجأت إلى سياسة تجهيل الأهالي فهدمت معظم المدارس وغلق الكثير منها ومنعت الأطفال الجزائريين من الالتحاق بمؤسسات التعليم الجزائرية والمدارس القرآنية، وعملت على تشجيع التعليم بالمؤسسات الفرنسية،[2] ولكن ادارة شيوخ البلدية الأوربية، أفشلوا مشاريع بناء المدارس الموجهة للجزائريين رغم حماس بعض الرجال مثل ماكير،[3] وعللوا هؤلاء الرافضين رفضهم ببهاظة التكاليف وسعى الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية.[4]

ففي حدود عام 1890 لم يكن يرتاد المدارس الابتدائية من أبناء الأهالي سوى 1.9% من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وهذه النسبة لا تمثل الا 10 آلاف طفل، ولقد حاول مدير التعليم (Jean mail –1884– 1908) أن يحسن حالة التعليم بالنسبة للأهالي ولكن المستوطنون حاربوه و حاربوا مشاريعه فاستقال بعد فرضهم عليه تحويل المدارس التي أنشأها إلى ملحقات.

ولقد بلغ عدد التلاميذ سنة 1908 إلى 33,397 تلميذ ويمثل 4.3%، وفي عام 1914، ارتفعت هذه النسبة إلى 800 ألف، تلميذ وفي عام 1922 ارتفعت الى 900 ألف تلميذ اي بنسبة 6%،[5] وعدد تلاميذ الثانوية 89 تلميذ سنة 1899 و 180 تلميذ سنة 1910 و 386 سنة 1914 وكانوا ينتمون إلى العائلات الكبيرة و أقل من 100 طالب في التعليم العالي.[6]

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 236.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 236

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43.

[5] المرجع نفسه، ص43.

[6] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 236.

هذه النتائج ضعيفة ولم تستطع المدرسة أن تكون آلة حقيقية للهيمنة الاستعمارية والتعليم بالفرنسية الذي لم يكن بصفة إجمالية الا بنسبة ضئيلة،[1] رغم أن فرنسا عملت على غلق المدارس القرآنية وفرض التعليم في المدارس الفرنسية واستبعدت القضاة وأنزلتهم إلى منزلة كتاب العدل،[2] لكنها لا تستطيع تغيير المجتمع الإسلامي الذي بقي في العديد من المناطق وخاصة الجنوب فقد بقي مرتبطًا ارتباطا قويًا بالثقافة الإسلامية،[3] والجدير بالذكر أن في مطلع القرن العشرين هبطت نسبة التعليم بين الوطنيين هبوطًا شديد واكنت برجوازية كذالك ولقد اعتبرت جامعة الجزائر التي تأسست في أوائل القرن العشرين جامعة فرنسية بحته تكاد تقتصر على أبناء المستوطنين وحدهم.[4]

ففي عام 1914 تخرج من الجامعة الجزائرية 34 حامل بكالوريا مسلم،[5] هذا فضلاً عن محو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغة أجنبية تختار من بين اللغات الأخرى ثانية في المدارس الثانوية،[6] ومن بين أسباب هبوط نسبة التعليم لدى الجزائريين هو أن أولياء التلاميذ المسلمين ظلوا زمنًا طويلاً مترددين في ارسال أولادهم الى المدارس الحكومية وكانوا اكثر تحفظًا في ارسال البنات منهم من ارسال الصبيان، ولم تصبح لدى الشبان المسلمين رغبة في التعلم في المدارس الفرنسية، الا بعد الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الحين أصبحت المدرسة احد المطالب الرئيسية للمسلمين المتطورين يضاف الى ذلك ان بعض الجزائريين كانوا يقدمون امتحاناتهم في فرنسا وبعد 1920، جاء بعضهم للدراسة فيها واكثرهم كانوا يذهبون الى فاس وتونس والقاهرة ليتلقوا تعليمًا إسلاميا،[7] وزيادة على

---

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 236.

[2] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 108.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 157.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب الاقصى)، ط6، المكتبة الانجلو المصرية، 1993، ص 157.

[5] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 114.

[6] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 157.

[7] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 114.

هذه السياسة المجحفة منعت الإدارة الفرنسية التعليم الديني والزوايا وحددت المدارس القرآنية وأغلقت الكثير منها، مما أدى الى قلة القضاة والأئمة والمعلمين وانهيار مستوى اللغة وتعليم العربي كما راقبت رجال الدين والعلماء والفقهاء الاحرار وفرضت الرقابة على أداء فريضة الحج وحددته برخصة، وذلك كله من اجل احكام عزلت الجزائر وشعبها عن العالم الإسلامي،[1] هذه السياسة أدت الى اهمال اللغة العربية اهمالا تاما وأصبحت لا يقام لها وزن وهي آيلة بصفة رسمية الى الاضمحلال اذ لم يقع انتشالها، فقد جر على هذا ضياع 700 ألف طفل مسلم أصبحو يجوبون الأزقة ويهيمون في البادية ولا يجدون مدرسة تأويهم،[2] ولكن الشبان الجزائريين لم يقفو مكتوفي الايدي، بل عملوا على انقاض الجزائريين وانشاء جمعيات، والبعض منهم نشروا جرائد مثل جريدة المصباح في وهران والهلال في الجزائر 1907/1906، والمسلم في قسنطينة والإسلام في عنابة 1909، وغيرهم.[3]

لقد حاولت الشبان الجزائريين استرجاع مكانتهم من خلال التعليم، فقد طالبت كل حركات النخبة الى السلطات الحاكمة بالتعليم واعتبرو التعليم وسيلة لاسترجاع مكانتهم الضائعة،[4] فقد شهدت هذه الفترة بروز العديد من النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية التي كان لها دور في بلورة الوعي الثقافي مثل:

- الجمعية الراشدية 1902: تأسست في العاصمة من اجل المساعدة قدامى التلاميذ الذين درسوا في المدارس الفرنسية المتخصصة التي تنظم دروساً للكبار.
- نادي صالح باي 1908: الذي كان في قسنطينة يهدف الى تكوين وتثقيف المسلمين والارتقاء بالمجتمع الجزائري
- نادي التوفيقية 1908 كان في الجزائر العاصمة.

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 41.

[2] أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ب ط، ص 72.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 238.

[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 171.

– نادي شبان الجزائريين بتلمسان.[1]

زيادة على هذا ظهور كتلة من العلماء على رأسهم عبد القادر محاوي وعبد الحليم بن سماية.[2]

[1] عبد الوهاب بن خليفة، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر 2009، ص 105.
[2] بشير بلاح، المصدر السابق، ص 326.

الفصل الاول: المشاريع الإصلاحية الفرنسية من 1919 – 1939م.

المبحث الأول: مشروع إصلاحات فيفري 1919م.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م.

الفصل الأول: المشاريع الإصلاحية الفرنسية من 1919 – 1939م.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي كان لها تأثيرا بالغا في الأوضاع السياسية في الجزائر والتي دعت إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وعرفت أيضا حركة نضال سياسية ثقافية واسعة قادها مجموعة من الأحزاب السياسية مما ساهم في نشر الوعي الوطني والسياسي وعملت على فضح نواىا فرنسا وسياستها تجاه الجزائر، حيث كان ولا بد على فرنسا أن تقدم عدة مشاريع إصلاحية كرد فعل من طرفها.

– فما هي أهم المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها فرنسا للتضيق على النضال الجزائري، وامتصاص غضب شعبه؟

المبحث الاول: إصلاحات فيفري 1919م.

قانون 4 فيفري هو عبارة عن الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين.[1]

1. دوافع إصلاحات 1919م:

هناك جملة من الدوافع والأسباب التي جعله فرنسا تعجل للقيام بإصلاحات في الجزائر مساهمة في ذلك عوامل داخلية وأخرى خارجية، تذكر منها ما يلي:

– ضغوط الحركة الوطنية ما بين 1909–1914م بأشكالها المسلحة والمطلبية أهمها:[2] (تخفيض الضرائب، إلغاء قانون الأهالي،[3] المحاكم الردعية،[4] التخلي عن فكرة التجنيد

---

[1] إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 217.

[2] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، د ن، ص 67.

[3] قانون الأهالي: عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لاصلة لها بالقانون العام أصدر يوم 28 جوان 1881م، حدد 41 مخالفة خاصة بالأهالي استمر العمل به حتى قيام الثورة التحريرية، للمزيد أنظر كتاب مجيد مسعودي: سياسية فرنسيا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر، بحوث ودراسات، ص13.

[4] المحاكم الردعية: ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29 مارس 1902م، وتم تعديلها بمرسوم آخر بتاريخ 09 أوت 1908م عرفت بالمحاكم الزجرية حيث يرأسها شيخ البلدية وأحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح، للمزيد: أنظر عبد القادر ولد أحمد: تشريعا القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكمة الردعية نموذجًا، مجلة المفكر للدراسات السياسية القمعية، ع6، جامعة الجيلالي، جوان 2019، ص 109.

الإجباري، وكذا زيادة التمثيل النيابي، وتحسين التعليم).

- ظهور صحافة تثير الجدل حول قضايا وطنية ومطالب جزائرية مثل جريدة الهلال والراشدي.[1]
- مشاركة الكثير من الجزائريين في الحرب ع.1، وكان العديد منهم مكرها بسبب قانون التجنيد الإجباري 1912م،[2] ولم يكن موقفهم من الحرب وزج بهم فيها هو خدمة فرنسا التي وعدتهم بالحقوق.[3]
- ترضية الجزائريين جزاء مشاركتهم في الحرب، وبعد حملة متعددة الجوانب من الشعب الجزائري وكان على رأسها الأمير خالد.[4]
- وطالب فيها الشعب بحق تقرير المصير وشارك فيها بعض الأحرار الفرنسيين.[5]
- تزايد الضغط الوطني في الداخل وبروز حركات تمردية عديدة في جهات مختلفة من الوطن كثورة بني شقران، في منطقة معسكر عام 1914م، وثورة الأوراس الغربية والهقار عامي 1916-1917م.
- بروز طلاب النخبة الجزائرية الداعية إلى رفع المظالم والتسوية في الحقوق والتنديد بمساوئ النظام الاستعماري ومن هذه الجماعة عمر بوضربة، ومحمد بن رحال،

---

[1] حمودة ياسين: إصلاحات سلطان الاحتلال القومي في الجزائر فبراير 1919م، مجلة القرطاس، ع4، جامعة ع الحميد مهري، قسنطينة 02، جانفي 2012، ص 206.

[2] قانون التجنيد الاجباري: 1912 – هو قانون سياسي بنص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي صدري 3 فيفري 1942م من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية المزيد انظر: حميد آيت حبوش: قانون التجنيد الإجبار 1912م، دراسة في ظروف وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، مج9، ع2، سبتمبر 2018، ص 279.

[3] حمودة ياسين: المرجع السابق، ص 215.

[4] الأمير خالد: حفيد اللامير ع القادر شخصية محترمة ومحبوبة، درس في معهد لويس والمدرسة العسكرية الشهيرة سان سير، بدأت مشارلة السلطة الفرنسية سنة 1913 عند، دخوله في السياسة ومساندة برنامج الشباب الجزائري والمطالبة المساواة انتخب مستشار عام ثم مندوبا ماليا ثم رئيس النجم شمال إفريقيا، توفي منفيا بدمشق سنة 1936م، للمزيد انظر إلى رشيد بن أيوب: دليل الجزائر السياسية، المؤسسة الوطنية للفنون، وحدة الرغاية، الجزائر، د س، ص 145.

[5] عبد الرحمان إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصرة 1920 – 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 72.

وإضرابهم.[1]

- قيام الشباب الجزائري خلال سنوات 1914 – 1918م بالعديد من الهجمات مختلفة على الأشخاص والممتلكات الفرنسية منها حوالي 377 هجوما سنة 1916م على الأشخاص و 1144 هجوما على الممتلكات المعمرين والمسؤولين الفرنسيين.[2]
- بإضافة إلى وجود بعض اللّيبيراليون وإنسانيون والعاطفين على الجزائر من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر خلال سنوات 1900 – 1914م.[3]
- ضغوطات خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر كضغوط الدعاية الالمانية العثمانية، وثورات العرب الشرق، والثورة البلشفية، إنتصار الاقليات المضطهدة في أوربا، إعلان ويلسن مبدأ تقرير المصير.[4]
- الإصلاحات السياسة التي اقترحها الحاكم العام للجزائر جونار على الحكومة الفرنسية والتي خلفت إحباطا لدى المثقفين الجزائريين وخاصة المتطلعين إلى التمثيل السياسي و المنادين بالمساواة السياسية والتمثيل السياسية للمسلمين في حكومة باريس وكان زعيم حركة النضال من الأمير خالد الذي اعتبره الفرنسيين عدواً لهم.[5]
- المعاناة الجزائريين في مختلف الميادين ودفعهم ضريبة السياسة الفرنسية عن تعسف المستوطنين وظلم فرنسا وهذا ما نجده في العريضية التي قدمها الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسن، وبين فيها عكس ما تدعيه فرنسا، وهذا ما جعل المسؤولين الأوربيين يشعرون بالتخوف.[6]

2. محتواه: اصلاحات فيفري 1919م.

---

[1] أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدي باشا، القاهرة، 2001، ص 161.

[2] حمودة ياسين: المرجع السابق، ص 216.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830 – 1900، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ص ص 257، 259.

[4] المرجع نفسه، ص 217.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 219.

[6] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 211.

قام البرلمان الفرنسي بإصدار قانون 04 فيفري 1919م بإلحاح ودفع من جورج كليمنصو وهو رئيس وزراء فرنسا أنذاك واعتبرت إصلاحات فيفري 1919م أول قانون بعد قانون السيناتوس كونسيلت 15 جويلية 1865م وقد ناقش وحدد وضعية الجزائريين.

– **فما هو محتوى إصلاحات فيفري 1919 م؟**[1]

لقد نص قانون 04 فيفري 1919 م على ما يلي:

إلغاء القوانين الزجرية في الشمال والجنوب.

إلغاء قانون الغابات الذي يمنع حق الرعي في الغابات، ويفرض على الناس حرصها مجانا والغرامة الجماعية إن ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.

تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية ومنحها لفئة قليلة شرط أن تتوفر في الراغب في الحصول عليها الشروط التالية:[2]

- ✓ أقام في فرنسا عامين متتاليين على الأقل.[3]
- ✓ أن يكون عمره 25 سنة.
- ✓ أن يكون له زوجة واحدة أو أعزب على الأقل.
- ✓ لم يكن له سوابق عدلية.[4]

إضافة إلى شروط أخرى منها الخدمة في الجيوش الفرنسية ومعرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية ولديه شهادة حسن السلوك، وأن يكون متحصل على الشهادة الابتدائية أو أعلى منها.

إضافة إلى نقاط أخرى: توسيع حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية والعمالات والمجلس المالي بحيث يكون لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات، وثلث المقاعد

---

[1] أنظر الملحق رقم (1): ص 44 – 45.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 216.

[4] شارل رو بر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871 – 1919، ج 2، دار الكتاب، الجزائر، 2007، ص 885.

في البلدية علما أن شيخ البلد لا يكون إلا فرنسياً.[1]

وبما أن فرنسا طلبة منهم شهادة حسن السيرة والسلوك هذا يعني ماذا يعني حرمان الأغلبية الساحقة من المترشحين وبهذا فإن شروطها تعجيزية تهدف إلى إقصاء المواطنين المسلمين الجزائريين من المشاركة والتصويت.

وهناك نقطة أخرى: زيادة التمثيل النيابي فبعد أن كان عدد المقترعين في السابق 15,000 أصبح 400,000 ولكنه حدد شروط معينة يجب أن تتوفر في المقترع وهي:

- ✓ الخدمة في الجيش أو الجوية الفرنسية.
- ✓ أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا تقاعديا من السلطات الفرنسية.
- ✓ يحمل شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية.
- ✓ أن يحمل وساما فرنسيا.
- ✓ أن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.[2]

وبالنظر إلى هذه الإصلاحات أو القانون المليء بالثغرات كغيره طبعا له إيجابيات وسلبيات.

3. سلبيات وإيجابيات إصلاحات 04 فيفري 1919:

فنجد أن سلبياته تمثلت في:

- عدة هفوات وثغرات منها أنه لم يلغي قانون الأهالي ولم يحقق المساواة.
- هذا القانون اشترط مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 79.

[2] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 72.

أما الإيجابيات فوجدنا أنها:

- فتحت مجال الممارسة السياسية لدى الجزائريين ووسع حقوق الانتخاب لدى الجزائريين (المجالس البلدية والمال).
- أيضا بعد ما كان الجزائريون يدفعون لأضعاف الضرائب دون الأوربيون ثم تسوية وضعيتهم.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م.

كان الفرنسيون يرون أنفسهم أسياد البلاد وكل ذلك حصل بالقوة ويؤكدون فكرة إمتياز المنتصر على المنهزم، وإمتياز الإنسان المتحضر على الانسان الناقص، وهذا كله نتيجة إحتفال، فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر وكانت إحتفالات ضخمة ورفعت فيها شعارات معادية للعرب والمسلمين.

وبعد تولي الحاكم السابق للجزائر موريس فيوليت الحكم في الجزائر، كحاكم عام عليها سنة 1936م، شرع في تنفيذ مشروعه القائم على تطبيق سياسة الإدماج، حيث أطلق سراح المعتقلين السياسيين وأعطى للجزائريين، الحق في تكوين نقابات خاصة بهم.

ومن هذا المنطلق قدم مشروعه الا صلاحي الذي ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936، وقد احتوى على ثمانية فصول وخمسين مادة.[1]

لهذا نجده وقف موقفا وسطا حيث قال: "إذا لم ننصف الجزائريين ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات سيدفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، عند اذن تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا".[2]

2- محتوى مشروع بلوم فيوليت 1936م:[3]

ونذكر أهم ما جاء في مشروع بلوم فيوليت:

---

[1] فرحات عباس: ليل الاستعمار حرب الجزائر وثوراتها، تر: أبوبكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د س، ص 141.

[2] عمار قليل: الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 139.

[3] أنظر الملحق ص 46 – 47.

أ- **الفصل الأول:** تتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعملات الثلاث* بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية، التمتع بالحقوق السياسية للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو حقوقهم المدنية، وهذه بصورة نهائية ما عد التطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية:[1]

- **أولاً:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.
- **ثانيا:** الأهالي الجزائريون متى صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة باش شاوس أو رتبة فوقها، بعد أن قدموا العسكرية 15 عاما، وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.
- **ثالثا:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري، وعلى صليب الحرب.
- **رابعا:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية: (شهادة التعليم العالي وبكالوريا التعليم الثانوي، وشهادة الدروس الثانوية، وشهادة المدارس التطبيقية وكذلك الموظفون الذي وقع إنتخابهم في وظائفهم السابقة.
- **خامسا:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية، أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جبهة إقتصادية ومن طرق الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري.
- **سادسا:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالسة العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم، ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال هذه المهمة.
- **سابعاً:** الأهالي الجزائريون الباشا أغوات والأغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة

---

[1] فتحة قشيش: مقال موقف المستوطينون الأوربيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر، (1919 – 1947م)، خميس مليانة، جامعة الجيلالي بوونعامة، ص 419.

* العملات الثلاث: تغيير إلحاق الجزائر بفرنسا كجزء لا يتجزأ منها وقد جعلتها هذه الحملات تحت أرقام 93.92.91، مضافة إلى 90 عمالة في فرنسا الأم.

لا تقل عن أربعة أعوام.

- **ثامنا:** الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحروزون على الصنف ثاني من وسام الشرف أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريق العسكرية.
- **تاسعا:** العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتاب نقابات العمال المعنيون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة 10 أعوام.[1]

ب- **الفصل لثاني:** أن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجراً أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندها تعطي الحقوق لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون وبقرار من الوالي العام وتعيين الغرف الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري، كل واحد على نفس الشروط ولنفس الغاية مائتين فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852 بفصليه 15 و16 وكذلك كل عزل وقع إزاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من قوائم الأوسمة الشرفية، والوسام العسكري يقضي بكامل الحق.[2]

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بخصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة أنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع والفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927م.

الفصل الخامس: ليس ما تتضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى، ولا ينطبق على الأهالي الجزائريين، الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الان أو تتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.[3]

---

[1] بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: المصدر السابق، ص ص 445، 446.

[2] لمياء بوقريوة: مشروع موريس فيولية مؤامرة سياسية و إجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع جامعة باتنة، الجزائر ع4، ديسمبر، 2012، ص 325، 326.

[3] ع الحميد زوزو: تاريخ اوروبا والو م أ 1914 – 1945، مج6، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010، ص 103، 105.

الفصل السادس: ستحقق نيابة الجزائر بمجلس الامة على حساب نائب واحد لكل سبعين ألف ناخبة موسوعة أسمائهم أو عشرين ألفا وحسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فان العدد التقريبي لناخبين الجدد سيضل بتطبيق هذا القانون إلى 24046 ناخبا، أو بالنسبة للإنتخابات المقررة في سنة 1946 سيصل إلى 30046 ناخبا.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 105.

الفصل الثاني: المشاريع الإصلاحية الفرنسية من 1939 – 1954م.

المبحث الأول: قانون 07 مارس 1944 م

المبحث الثاني: القانون الخاص 20 سبتمبر 1947م

المبحث الأول: قانون 07 مارس 1944 م:

أمرية مارس 1944.

1. **تعريف:** مرسوم يقضي بمنح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية مع منح استفادات مالية للمحاربين الجزائريين وتأجيل النظر في مستقبل الجزائر إلى ما بعد نهاية "ح. ع.2".

وسميت أمرية ديغول 07 مارس 1944م، كان يهدف من خلالها إلى الحفاظ على التواجد الفرنسي في الجزائر واستمراره وامتصاص غضب الجزائريين وتفادي تأزم الأوضاع.[1]

2. ظروف أمرية ديغول:

بعد نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، أصبحت الجزائر تحت قوات الأنجلو أمريكية (الحلفاء) أدى بالرئيس الأمريكي إلى إبعاد الجينرال ديغول ومنعه من التواجد في شمال أفريقيا، بالإضافة إلى مساندة روزفلت النظام الفيشي[2].

اغتيال دارلان قائد السلطة العسكرية في الجزائر والمساند للنظام الفيشي يوم 24 ديسمبر 1942 من قبل أتباع ديغول، مما أدى إلى تعيش الجنيرال جيرو وممثلا ساميا في شمال إفريقيا والقائد الأعلى للقوات الفرنسية[3].

وعمل الجنيرال ديغول على ربط العلاقة مع الجنيرال جيرو من أجل توحيد صفوف الفرنسيين ومن أجل التخطيط لعملية الدخول للجزائر ولكن العلاقة بين الجنيرال ديغول

---

[1] علاق هنري: مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والأمل، تر: مسعود، عزيز ع السلام، الجزائر: دار القصبة، 2007م، ص 102.

[2] – Goldaziguer. A(2003) Auxorigines De Guerre DAlgérie 1940– 1945 , Algere Gasbah, p 112.

[3] – Collot . c, jean rebert, h,(1978) le mouvement national algérien textes 1912– 1945) alger o. t. u p 54.

والجنيرال جيرو لم تكن مستقرة ولكن الجنيرال ديغول بقى ملحا على الاتفاق معه[1]، إلى أن انطلقت المفاوضات من جديد بين الطرفين في فيفري 1943، وبعد محاولات من الجنيرال ديغول قبل الجنيرال جيرو الاتحاد مع الجنيرال ديغول وهذا ما نلمسه من خلال رسالة لجنيرال جيرو قائلا فيها "أنا مستعد للترحيب بالجنيرال ديغول من أجل إعطاء الاتحاد شكلا ملموسا"[2].

استقرار الجنيرال ديغول في الجزائر العاصمة مع تغير معطيات الحركة وتوحيد مفهومها وتعبئة الجزائريين حواليان[3].

مع مطلع ديسمبر 1943 قدم الجنيرال كاترو برنامج إصلاحات تخص الجزائريين والذي قبله ديغول بعد الاطلاع على محتواه ولقد أعلن من خلال[4] هذه الإصلاحات:

- منح المسلمين الجزائريين الحقوق المتعلقة بالمواطنة.
- رفع نسبة المسلمين الجزائريين في المجالس المحلية .
- فتح العديد من الوظائف الإدارية[5].

---

[1] – بديدة لزهر: الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، 2013، شمس الربيان للنشر والتوزيع ، ص 220.

[2] – Degaul. C. 1960 Mémoir daguerre l inité (1942– 1944) paris idition plon p 193.

[3] – Kaddache (1980) histoire de nationalisme ;algerien questio nationale et politique algéréenne 1919– 1951 (vol 02) alger Gasbah. P 144.

[4] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مج3، الجزائر عالم المعرفة ص 219.

[5] – عبد الرحمان إبراهيم العفون: المرجع السابق، ص 251– 273.

– انتقال الجنيرال ديغول إلى برازافيل لحضور مؤتمر حول وضعية المستعمرات الفرنسية في قارة إفريقيا وألقى خطاب في جانفي 1944 وأعلن فيه سياسة جعل المستعمرات تحكم نفسها واستعبد الجزائر لأنه كان يعتبرها قطعة فرنسية[1].

وفي هذه الفترة أصدرت لجنة الإصلاحات مشروعين هما مشروع فالور الذي ينص بمنح المواطنة لكل الجزائريين مع تقليص حقوقهم السياسية ومشروع اللجنة الفرعية لكن ديغول لم يبالي بهذين المشروعين وأصدر ما يعرف بأمرية 07 مارس 1944 والتي تضمنت مجموعة من الإجراءات يقال أنها لصالح الجزائريين[2].

3. مضمون أمرية 7 مارس 1944:

تضم أمرية 07 مارس 1944 سبعة مواد نصت على ما يلي :

– **المادة 01:** منح الجزائريين نفس حقوق وواجبات الفرنسيين من خلال هذه المادة نرى أن الأمرية سمحت برفع عدد الجزائريين الذين تتوفر فيهم الشروط للحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية[3] ومنحهم الحق في التصويت في الهيئة الانتخابية الوحيدة مع المستوطنين وهذا ما سيسمح لهم بالمشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي بغرفتيه والمشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر[4]، وتسجيل الجزائريين في القسم الانتخابي الثاني بنسبة 5/2 من مجموع الأعضاء في المجالس المالية والبلدية[5].

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 2019.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مج 1، سوريا، منشورات اتحاد الكتاب العربي ص 44.

[3] – عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية مج1 دار هومة الجزائر ص 623.

[4] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 220.

[5] – يحي بو عزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 147.

وما نلاحظه من خلال دراستنا للمادة الأولى للأمرية أنها اقتصرت فقط على حق الانتخاب دون غيرها من الحقوق السياسية الأخرى كحق التعبير وحق إنشاء الجمعيات والأحزاب والصحف[1].

– **المادة 02:** تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أمام القانون ومع تطبيق الشريعة الإسلامية أي المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الرواتب والمنح بالنسبة للجنود والاستفادة من الحماية الاجتماعية والهجرة لفرنسا وإلغاء القوانين الاستثنائية مثل قانون الأهالي وقانون الغابات ومنع حمل السلاح[2].

– **المادة 03:** الاستفادة من المواطنة الفرنسية لصالح قدماء المحاربين لقد وضعت شروطا تعجيزية امام معظم الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية فلقد تم اختيار الفئات الجزائرية المخولة لها التمتع بالجنسية الفرنسية بدقة متناهية وكان قصدها بهذه الفئة جماعة النخبة الجزائرية[3]. والعائلات البرجوازية والحاصلين على الشهادات وقدماء المحاربين وهذه الشروط لا يتوفرها معظم الجزائريين[4].

وخلاصة هذه المادة أنها قسمت الجزائريين إلى فئتين : أقلية تستفيد من المواطنة الفرنسية، وأغلبية (جميع الجزائريين الذين رفضوا التجنس) [5].

– **المادة 04و 05** أهمية المجالس الانتخابية والمخولون للانضمام إليها فلقد بقيت نسبة تمثيل المستوطنين مرتفعة في مختلف المجالس حيث بلغت 60% من مجموع الأعضاء

---

[1] – جمال فنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ص 197.

[2] – أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 220– 221.

[3] – نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 2015 لبنان المركز العربي للأبحاث والدراسات العربية ص 485.

[4] – coldzieguer ; p 207.

[5] – أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 171.

أي أنها جسدت التمييز بين أغلبية جزائرية الذين يشكلون القسم الانتخابي الثاني وبين أقلية من المستوطنين وبعض الجزائريين الذي كانوا يشكلون القسم الانتخابي الثاني.

فكيف أن المستوطنين الذين كانوا يمثلون أقل من مليون نسمة ينتخبون نصف عدد أعضاء المجالس المنتخبة بينما الجزائريون المسلمون الذين تجاوز عددهم 8 ملايين نسمة ينتخبون النصف الآخر من الأعضاء بمعنى أن مستوطنا أوربيا واحد يساوي ثمانية من الجزائريين المسلمين[1].

– **المادة 06:** تأكيد أن المناطق الصحراوية وسكان ميزاب سيخضعون للقوانين المعمول بها السارية المفعول ولكن لم تحمل الأمرية أي نص يخص الجنوب الجزائري ومنطقة بني ميزاب حيث أن هذه المناطق ظلت بعيدة كل البعد عن اهتمامات السلطات الفرنسية التي استحسنت وعملت على إبقاء النظام الاستعماري القديم، فالمناطق الصحراوية بقيت خاضعة لسيطرة ضباط الشؤون الأهلية، أما منطقة بني ميزاب فقد كلن لها وضع خاص وفق معاهدة 29 أفريل 1853.

– **المادة 07:** إعلان أن اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني أنها ستصدر مرسوما تحدد من خلاله آليات تجسيد هذه الأمرية.

لقد أكدت الأمرية أنه من المستحيل التجسيد الفوري لها، والمادة السابعة ستحدد المرسوم الذي يحدد مخطط تنفيذها، من المتوقع أنها ستستغرق وقتا طويلا وقد يمتد برنامجها مدة عشرين سنة[2]، وعلاوة على تناقض مضمونها فإنها تتعارض مع سياسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني نحو مستعمراتها في إفريقيا ونرى ذلك في الخطاب ديغول في المؤتمر

[1] – يحي بو عزيز،: المرجع السابق، ص 124.

[2] catroux (1949) dans la batialle de méditerranée 1940– 1944 paris remé julliard p 436– 437.

الإفريقي برازفيل لين 30 جانفي 1944 وبالتحديد في قوله :"إنه لن يكون هناك أي تقدم بمعنى الكلمة إذا كان أبناء البلاد لا يستفيدون منه معنويا وماديا"[1].

وما نفهمه من خلال دراستنا لهذه الأمرية هو أنها لم تكن سوى مشروع إدماجي استخدمه ديغول لإبقاء الجزائر في الإطار الفرنسي، واحتواء فكرة الاستقلال التي عرفت تبلورا خلال الحرب العالمية الثانية مستبعدة إقامة دولة جزائرية وخاصة بعد ظهور البيان وملحقه.

المبحث الثاني: القانون الخاص 20 سبتمبر 1947م:

1. تعريفه:

جاء هذا المشروع بعد ما شهدته مجازر 8 ماي 1945م كمحاولة لتهدئة وإمتصاص غضب الشارع الجزائري والقضاء على مطالبه وحقوقه ومواجهة الحركة الوطنية وأطلقت عليه عدة تسميات منها القانون الأساسي.[2]

وقد برز في عهد الرئيس أوريال (Aurial)، ورئيس الحكومة بول رمادي، والحاكم العام آيف شناتىنو و تم الموافقة عليه بتاريخ 20 سبتمبر 1947م،[3] وكانت فرنسا تهدف من خلاله الى اغراء الجزائريين بإظهار أنه يسعى إلى دمج الجزائر في فرنسا.[4]

2. أسباب صدوره:

– تنامي الروح الوطنية لدى الجزائريين بعد "ح. ع. 2" وهذا يمثل خطر على الامبراطورية الفرنسية من خلال مطالبتهم ومطالبة المستعمرات بحقوقهم الإستقلالية.[5]

---

[1] – محمد العربي الربيري: المرجع السابق، ص 44.

[2] ع الحميد زوزو: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد كتاب العرب، د.م.ن، 1999، ص 108.

[3] يحي بوعزيز: الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 – 1948م، د. ط، دار البصائر

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائرية، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1995، ص 124.

[5] ع الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية جزائرية والثورة التحريرية، م7، ديوان

- ما أحدثته الحرب "ع.2" من خسائر لفرنسا نتيجة ضعفها، العسكري من خلال حروبها الاستعمارية مما جعلها تفكر في فترة لتهدئة، الوضع وإسترجاع طاقتها وكونها خسرت قادتها في الحروب، كذلك كان بمثابة حيلة لاستغلال الثورات الجزائرية من خلال ربطها بالاقتصاد، الجزائري.[1]
- تضيق فرنسا من خلاله على الحركة الوطنية ومتابعة روادها، وحل الأحزاب وبهذا تكون قد استمالت الجزائريين وابعادهم عن الميادين السياسية.
- أيضا تدهور الأوضاع الصحية في القرى والأرياف الجزائرية وتفشي الفقر والحرمان فحاولت من خلاله إظهار العدالة والمساواة بين الكولون والجزائريين.[2]
- محاولة منهم أيضا في مطالب الحركة الوطنية لمطالبها السياسية والإجتماعية والاقتصادية.[3]

3. محتواه:

تضمن قانون 1947م، 12 فصلاً وهذه الفصول احتوت على 60 مادة كالآتي:[4]

الفصل الأول: النظام السياسي من خلال 3 مواد وفي كل من المادة (01،02،03).[5]

الفصل الثاني: تناول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال 07 مواد وهي: المادة (04، 05، 06، 07، 08، 09، 10)، حيث ظهرة في المادة 07 أن الجزائريين المقيمين في فرنسا لهم كل الحقوق ويخضعون لكل الواجبات.[6]

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 346.

[1] ع الحميد زوزو، نفسه، ص 347.

[2] سعد طاعة: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947 – 1956، ط1، دار الكوكب، الجزائر، 2012، ص 51.

[3] سعد طاعة: نفسه، ص 52.

[4] ع الكامل جوبية: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946 – 1954، د.ط، الراية للكتاب، الجزائر، د.س، ص151.

[5] عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية جزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 355.

[6] زوليخة سماعيلي، المولودة علوش: تا الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار انفو، الجزائر، 2013،

وذكرت المادة 08 أن القانون يتضمن فصل الدين عن الدولة وبالتالي الحرية الدينية لجميع المواطنين وظهر في المادة 10 الاعتراف باللغتين العربية والفرنسية لغتين في جميع المستويات.[1]

الفصل الثالث: تضمن 12 مادة تحت عنوان المجلس الجزائري وهي المواد 11، 12، 13 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، بحيث أن المادة 12 قسمت الهيكل الانتخاب الى هيئتين مختلفتين، وحددت المادة 14 سن 23 سنة على الأقل، كسن قانوني للانتخاب.[2] وضبطت المادة كيفية الانتخاب وتركيبة هيئته، والمادة 19 التي بنيت الحصانة والراتب الشهري الخاص بالنائب.

الفصل الرابع: تطرق إلى النظام التشريعي ضم داخله 07 مواد 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، حيث أن المادة 24 تطرقت إلى أن المشاريع والاقتراحات الخاصة بالقوانين توضع على مستوى المكتب الخاص بالمجلس الجزائري.[3]

الفصل الخامس: ضم 03 مواد تحت عنوان الميزانية الجزائرية وهي المادة 30، 31، 32، وقد بينت المادة 30 أن الميزانية الجزائرية يصوت عليها المجلس الجزائري بكل سلطة.[4]

لفصل السادس: تحدث عن الحكومة الجزائرية في مواده من المادة 34 إلى غاية 39.[5]

الفصل السابع: تطرق إلى السلطات القضائية وضم 3 مواد من المادة 40 إلى المادة 42 وتطرق المادة 41 الى تقديم مشروع العمل الإسلامي وتوحيده في جميع أنحاء القطر الجزائري.[6]

ص 438.

[1] عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية جزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 356.

[2] يحي بوعزيز: الاتجاه اليمني على الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 – 1948، المرجع السابق

[3] ع الرحمان العقون بن إبراهيم: المصدر السابق، ص 46.

[4] ع الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، د.م.ن، 1999، ص 842.

[5] المرجع نفسه، ص 48.

[6] ع الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 364.

الفصل الثامن: احتضن تمثيل الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية.[1]

الفصل التاسع: تحدث عن النظام الإداري في مادتين هما المادة 45 والمادة 46.

الفصل العاشر: تحدث عن المجتمعات المحلية وضم 9 مواد وهي من المادة 48 إلى المادة 56، وتناولت المادة 49، أن القانون هو من يحدد حدود و مساهمة وتنظيم البلدية.[2]

الفصل الحادي عشر: ضم المادة 57 وتحدث عن الأنظمة الخاصة.[3]

الفصل الثاني عشر: ضم 03 مواد تحدثت عن الأنظمة الإنتقالية وهي المادة 58، 59، 60، وما تطرقت له المادة 58 في محتواها أن أي إجراء مخالف للقانون لا ينفجر إلا عند قيام النظام الانتقالي.

وبهذا وقع رئيس الجمهورية فانسان أوريول ورئيس الحكومة بول مادري على قانون 20 ستمبر 1947م.[4]

وكباقي الإصلاحات الفرنسية كان لقانون 1947م إيجابيات وسلبيات نذكر منها:

- إلغاء بعض أحكام قانون الأهالي
- فتحة الممارسة السياسية لدى الجزائريين هذا كان بمثابة الإيجابيات لدى الجزائريين.[5]

أما فيما يخص المساواة لم يلغي هذا القانون ولم يحقق المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، وأهمل المناطق الجنوبية التي ظلت تحت الحكم العسكري واهتم بالمنطقة الشمال لكونها تحمل أكبر عدد من المعمرين.[6]

---

[1] الطاهر الغول: مفهوم الدولة الجزائرية في الحركة الوطنية 1919 – 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد لحضر، الوادي، 2013 – 2014، ص 72.

[2] أمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل ش الماجيستير في التاريخ الحديثة، جامعة العقيد الحضر، باتنة، 2005 – 2006م، ص 48.

[3] نور الدين ثينو: إشكالية الدولة في الحركة الوطنية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر، 2010، ص 530.

[4] يحي بوعزيز: الاتجاه اليمني على الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 – 1948، المرجع السابق، ص 43.

[5] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعمارية، المرجع السابق، ص ص 78، 79.

[6] ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 278، 279.

وهذا كان بمثابة سلبيات لهذا القانون خاصة بعد إشراط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وتبديلها بالجنسية الفرنسية.[1]

[1]جمال قنان: قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008، ص195.

الفصل الثالث: مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع.

المبحث الأول: ردود الأفعال من إصلاحات فيفري 1919م.

المبحث الثاني: ردود الأفعال من مشروع بلوم فيوليت 1936م.

المبحث الثالث: ردود الأفعال من قانون 1944م.

المبحث الرابع :ردود الأفعال من القانون الخاص 1947م.

الفصل الثالث: مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع

المبحث الأول: ردود الأفعال من إصلاحات فيفري 1919م:

1. رد فعل المستوطنين:

بطبيعة الحال كان للمستوطنين كلمتهم في هذه الإصلاحات والتي كللت بالرفض المطلق وأعلنوا استعدادهم في الرفض والقيام بأشد الاحتجاجات حتى تبقى السلطة المطلقة في أيديهم.[1]

حيث أنهم ولكي يطمئنوا الفرنسين لامتصاص غضبهم أن حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية لا يمكن إلا تحت شروط شبه مستحيلة وأن له حدود لا يمكن اختراقها لامتصاص غضبهم هذا ما وضحه الحاكم العام جونار* مصرحا بقوله: "هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين".[2]

كما إنتقى منها الأستاذ الكاتب أحمد مسعود سيد علي اصلاحات شارل جونار في فيفري 1919 الذي سن علي تسيير شؤون الجزائريين في قمة هرم قانون الأهالي.[3]

بسبب إعلانهم الاحتجاجات وكل وسائل الضغط والإنذار بحرب أهلية وأنه يعد أمرا خطيرا و ينتهك امتيازات المعمرين في الجزائر.[4]

2. رد فعل الجزائريين من اصلاحات فيفري 1919م.

لم يقبل الجزائريون هذه الإصلاحات بل اعتبروها عقبة أخرى في طريق التحرير، حتى جماعة النخبة الذين طالبوا بالتجنيس والإدماج لم يقبلوا هذه الإصلاحات لأنها لم تكن

---

[1] أحمد محساس: المصدر السابق، ص 47.

[2] فتيحة قشيش: المرجع السابق، ص 418.

3 أحمد مسعود سيد علي: مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2، ط5، 2023/12/28، ص 64 – 78.

[4] أبو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص 266

* جونار: حاكم الجزائر العام 3 مرات أولها جويلية 1901، والثانية ماي 1903، أما الثالثة 1919 جويليت، اشتقال بفعل حملات المستوطنين، للمزيد أنظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1919م)، ص 236.

في مستوى الأمل الذي وضعوه في فرنسا،[1] حيث أن هذه الإصلاحات لم تغير وضع الجزائريين الذين اعتبرتهم فرنسا مجرد رعايا، وظلت مشكلة الجنسية والمساواة، كما هي،[2] ولقد تصدر الأمير خالد النشاط السياسي ذي التوجه الوطني،[3] وانقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج وظهر الانقسام في قيادة النخبة أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة سنة 1919م، والتي كانت بسبب الاصلاحات الجديدة.[4]

فقد تحصل الأمير خالد على 940 صوت وتحصل ابن التهامي على 332 صوت،[5] حيث وجد الأمير خالد صدى كبير وقبول من طرف الجماهير وسانده الكثير من المثقفين الجزائريين،[6] ولكن هذه الانتخابات ألغيت بحجة أن هذه الانتخابات قد اعتمدت على التعصب الإسلامي وأنتخب الأمير خالد نائبًا مالىًا ثم مستشارا عاما،[7] ولقد طالب هذا الأخير في برنامجه الإصلاحي بفكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1919م.[8]

إن نشاط الامير خالد كان قصير المدى إلا أنه أحدث ضجة في أوساط المعمرين الذين قاموا ضده،[9] فقد نفى الأمير خالد من الجزائر شهر جوان 1923، بتهمة معادات الحكومة الفرنسية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ص 217.

[2] Farhat Abbas La nuit colonial, curre, p90.

[3] جمال قنان: التعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار، مجلد 60، منشورات المجاهدين، 2005، ص 114.

[4] ابراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962م)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 217.

[5] حكيم بن شيخ، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912 – 1936م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 – 2002، ص 106.

[6] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 165.

[7] سيام العسيلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص 118.

[8] ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 219.

[9] المرجع نفسه، ص 224.

المبحث الثاني: ردود الأفعال من مشروع بلوم فيوليت:

1. رد فعل المستوطنين:

استنجدوا اليمينين ورفضوه رفضا قاطعا كونه يمنح صلاحيات للعرب فعملوا على أن يكون فاشل،[1] واثار ضجة واضحة وأعمال شغب كبيرة ضد هذا المشروع،[2] ورفضوا أن تقدم أي إصلاحات في الجزائر،[3] واعتبروا أن هذا المشروع وتطبيقه هو بداية حرب أهلية.[4]

2. رد فعل الحركة الوطنية من مشروع بلوم فيوليت:

كان للمشروع صدى واسع في أواسط الحركة الوطنية فتعددت الآراء بين مؤيد ومعارض،[5] بحيث ذهب حزب نجم شمال إفريقيا بقيادة مصالي الحاج إلى اعتباره مشروع لرفض الهيمنة والتسلط،[6] وصرح عن رفضه القاطع واعتبره جاء لتقسيم الشعب الجزائرية،[7] وقد كان موقف النجم دائما واضحا وضوح الشمس فيما يخص الجزائر ووعود فرنسا الكاذبة وذكر مقولته الشهيرة: "إن المشروع ضد الديمقراطية يتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده الى 20,000 تابع..."، و مشروع بلوم فيوليت ليس بالحل وليس بداية لإصلاحات جديدة، وإنه الفتنة والتقسيم بين طبقة مزدوجة..."[8].

---

[1] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 419.

[2] لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص 333 -334.

[3] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص94.

[4] شارل روبير آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م، تر: م محمداوي وابراهيم صحراوي، مجلد 02، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 718.

[5] مدور خميسة: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865 - 1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018، ص 123.

[6] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 9، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص 234، 235.

[7] بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898 - 1974)، تن الصادق عمارة، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2006، ص 139

[8] مدور خميسة: المرجع السابق، ص ص 128، 129.

ردود الأفعال من قانون مارس 1944.

المبحث الثالث: ردود الفعل من قانون 1944:

1. رد فعل المستوطنين:

ظهر موقف المستوطنين منذ بداية الأموية وأبدوا رفضهم في الوقوف ضد ما قدمته موادها خاصة منح المواطنة الفرنسية للجزائريين،[1] وأنها لا تخدم مصالحهم وتهددهم فالجزائر واعتبروها اجراءات خطيرة وقد تدفعهم إلى حزم أمتعتهم فسارعوا إلى إفشالها مستغلين نفوذهم.[2]

واعتبروها تجاوزت صلاحياتهم، ومنحتهم أكثر مما يتوقعونه،[3] قدمت إجراءات متساهلة، جدا للجزائريين مما جعلهم يظهرون مشاعر الكره والعداوة لهم أكثر.[4]

2. رد فعل الحركة الوطنية من قانون 1944:

أويل هذا المشروع بالرفض المطلق من طرف الحركة الوطنية وأنه مشروع جاء فقط لخلط الحسابات وأنه مشروع تجاوزه الزمن،[5] وأجمعوا على رفضهم لسياسة، ديغول وإصلاحاته وأنهم رافضين للمواطنة الفرنسية،[6] واعتبرها فرحات عباس أنها مجرد تكملة لمشروع بلوم فيوليت المرفوض سابقا ولا تخدم الا الموالين لفرنسا ومصالحهم.[7]

فيما عبرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن رفضها قاطع لأمرية 1944 قائلاً الإبراهيمي وحاربة آخر ما حاربة لائحة 07 مارس بشدة وقوة، وشنعة بها في دروسها

---

[1] Goldziezur. A: Aux origines da guerre D'Algerie 1940-1945, Algo: casbah 2003, p.196.

[2] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ج1، د. ط، الجزائر: دار الامة، 2012، ص 879.

[3] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 902.

[4] Goldziequer. A, 2003, Opcit.p228

[5] حميد ع القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، د.ط، الجزائر: دار المعرفة، 2007، ص 95.

[6] الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية الطريق الاصلاحي والطريق الثوري (1900 - 1954)، ثر: ع القادر ين حراث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ص 76، 77.

[7] Farhat. A: La mist coloniale Algerie 2005 opat p114.

وخطبها، وبينة للأمة الدسائس التي تنطوي عليها اللائحة وأنها وسيلة شيطانية إلى الاندماج جي بها بعد خيبة الوسائل التي تقدمتها.[1]

وذهب حزب ش الجزائري إلى إعتباره مجرد مكملة لمشروع بلوم فيوليت ورفض سياسة الإندماج ووضح قراره بحق الشعب في تقرير مصيره.[2]

المبحث الرابع: ردود الأفعال من القانون الخاص 1947 م:

1. **رد فعل المستوطنين:** رفض المستوطنون القانون الخاص كغيره من الإصلاحات السابقة وأبدوا غضبهم وأنهم بهذا سيصبحون في يد المسلمين،[3] وأصبح المستوطنون وممثليهم يهددون بانفصال عن فرنسا إذا ما طبق هذا القانون،[4] وظهرت كذلك عدة ردود أفعال منها تزعم روني مايير* المعمرين في رفض هذا القانون الذي كان مدعما من طرف الكولون والأحزاب الفرنسية وشنوا حربا إعلامية واسعة ضد القانون لإلغائه،[5] واستعملوا كل الأساليب الكبح، والموالين لهم لكبح نشاط الحركة الوطنية وساعدوا على تزوير مختلف الانتخابات،[6] التشريعية والبلدية في الجزائر وتعيين عملائهم والموالين لهم.

وظهرت تهديداتهم في المجلس الفرنسي بقول أحدهم: "إذا تخلت فرنسا عنا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا حق تقرير المصير".[7]

---

[1] أحمد الطالب الإبراهيمي: أثار الإمام محمد البشير الإبراهمي 1940-1952، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997،ص 69.

[2] عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 625.

[3] بشير بلاح: النخبة الجزائرية بين ثنائية حقد المستوطنين الأوربيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر مابين 1908 – 1937م، مج20، ع2، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية،2016، ص ص 192، 193.

[4] فتيحة قشيش: المصدر السابق، ص 422.

[5] ع الكامل جوبية: المرجع السابق، ص 169.

* روني ما يير: كان وزير المالية والناطق الرسمية للمعمرين المتطرفين داخل الحكومة، للمزيد انظر شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحري 1954م، المرجع السابق، ص 968.

[6] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، ص 271.

[7] فتيحة قشيش: المرجع السابق، ص 422.

2. رد فعل الحركة الوطنية من القانون الخاص 1947:

رفض هذا القانون من طرف الشعب الجزائري وممثليه من أعضاء الحركة الوطنية وأن هذا القانون يعتبر ضربا من الخيال وطالبوا مجاريته وعدم تطبيقيه،[1] وتجسد في ردود أفعال ومواقف مختلفة لتشكيلات الحركة الوطنية منها:

منها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث أنه بالنسبة لهم بمجرد التصويت على القانون،[2] وإقراره في غياب الممثلين الجزائريين يعد خرقا وتناقض لمواده.[3]

وأت فرحات عباس موقفه العنيف تجاه هذا القانون قائلاً: "أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وحده وليد إتفاق أبرم بين فرنسا وبين فرنسي الجزائر، أي السلطة التشريعية التي ما زلت في بدا البرلمان الفرنسي وبين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين".[4]

أما موقف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية: من مطالب الحزب استقلال الجزائر التام وانفصالها عن فرنسا وهذا القانون يتنافى ومقوماته (مطالبه) وبالتالي رفضه جملة وتفصيلاً وأدرك انه مجرد خطة من فرنسا للاستحواذ على الجزائر وإبقائها تابعة لها،[5] واعتبروه ضد السيادة وطالب بمبدأ إختيار الشعب الجزائري دستوره بنفسه و خاص به بكل حدية.[6]

ونهيت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى رفضه جملة وتفصيلاً من خلال ما قاله البشير الابراهيمي: "فنظرنا إلى نظر المستقبل الذي تبنى أحكامه على الواقع المحسوس فوجد هذا الوليد الناقص الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرع جديداً، ولم يزرع مفيداً،

---

[1] عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإدارة للثورة(1954 – 1962)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 127.

[2] سعد طاعة: المرجع السابق، ص 82.

[3] عقيلة صيف الله: المرجع السابق، ص 127.

[4] فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر: فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، د س، ص 133.

[5] ع الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 210.

[6] سعد طاعة: المرجع السابق، ص ص 85، 86.

ولم يزعه أن تنقل هذه القضية من ميدان إلى ميدان ومن يد إلى يد، نقلها من فرنسا إلى الجزائر ومن برلمان يسيطر على الأفراد إلى شبه برلمان يسيطر على الفرد ليدفع العضاضة عن فرنسا اللاّئكية ويلصقها بفرنسا المسلمة.[1]

وكذلك جعلهم في الدرجة الثانية كونه يلب مطالبهم الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية،[2] وإعتبرته الجمعية دستور ناقص من جميع جهاته ولا يحقق رغبات الجزائريين.[3]

أما موقف جمعية "ع. م. ج" فقد خرجت الجمعية عن إطارها المعتاد وتدخلت في السياسة وأصبحت كغيرها من الأحزاب السياسية،[4] حيث تحفضت عن المشروع ولم ترفضه بصراحة ورغم علمها أنه يخدم مصالح فرنسا لم تدعو إلى محاربه،[5] وعبر الابراهيمي عنه أنه يشمل عدة جوانب منها نفسية، الجزائريين وأنه برنامج بني عليه مصير أمة.[6]

أما موقف النخبة والشيوعيين: تجسد في الموافقة وأكد فرحات عباس* أن الفرصة الوحيدة لتحقيق الاندماج،[7] ودافع عنه وأن هذا المشروع يعطي للجزائريين حقوقهم وهو خطوة ناجحة نحو التقارب الأخوي بين فرنسا و الجزائر.[8]

---

[1] الإبراهيمي البشير: آثار البشير الإبراهيمي، ج 3، ط1، عيون البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

[2] أحمد مريوش: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931 – 1952، مجلة الرؤية، العدد 02، السنة الأولى، الجزائر، 1996، ص 133.

[3] سعد طاعة: المرجع السابق، ص 96.

[4] صالح بلحاج: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 – 1939، دار مرابط، الجزائر، 2015، ص 266

[5] رابح لونيسي وبشير بلاح آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، 230.

[6] حورية جبالي، بشرى حركتي: مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه 1935 – 1938م، مذكرة مقدمة لنيل ش الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016 – 2017م، ص 96.

[7] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 419.

[8] حورية جبالي، بشرى حركتي: المرجع السابق، ص 96

* فرحات عباس، ولد في 24 آ ب 1899، في الطهير جيجل، من أسرة فلاحية حصل على الصيدلة وأنشأ جمعية الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر عام 1924م، والتحق بفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1930، تطوع في الخدمة العسكرية في "ح.ع.2"، وأسس عدة أحزاب، وإنظم إلى ج التحرير في م1956م، وأصبح رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 – 1961، واستقال من رئاسة المجلس الوطني عام 1964 وابتعد عن العمل السياسي حتى وفاته 1985، للمزيد أنظر علي تابليت: فرحان عباس رجل دولة، ثالة الابيار الجزائر، ط2، 2009م، ص 705.

خاتمة

خاتمة:

استخلصنا من خلال دراستنا لموضوع أهم المشاريع الفرنسية في الجزائر عدة استنتاجات أهمها:

- أن الهدف من اصدار فرنسا لهذه المشاريع هو در الرماد في العيون لا غير وانها مجرد خدعة استعمارية للحفاظ على مستعمرتها المفضلة الا وهي الجزائر.
- كانت في موادها تناقض لم يطبق في الواقع ولم تمس كل الفئات الجزائرية محاولة استمالة الشعب الجزائري والقضاء أيضا على مطالب الحركة الوطنية.
- كانت عبارة عن مشاريع استهدافية عملت على مجابهة الحركة الوطنية بكل الطرق والوسائل والتضييق عليها.
- بالغت فرنسا في تطبيق سياستها الإصلاحية التي هي في حقيقة الأمر سياسة زجر وقمع للهوية الجزائرية بالإضافة إلى خنق سياسي، تهدف من خلاله إلى القضاء على الثقافة الجزائرية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي.
- باءت هذه المشاريع المنهجية ضد الجزائر كلها بالفشل وكانت مجرد حبر على ورق ولم تطبق أصلاً في الواقع، بسبب الوعي الفكري والنهضة التحررية لدى الجزائريين.

وفي الاخير ما يسعنا الا أن نقول أن موضوعنا هذا يبقى مفتوحا للدراسة لدى الباحثين أكثر من جوانب أخرى.

الملاحق

الملاحق:

قانون 1919 الخاص بالتجنس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر يوم 14 جوليت سنة 1865، وبمقتضى القانون الحالي.

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم يقال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا: أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا: أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها:

الفصل الخامس عشر: إنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر في اليوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان الدوار أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر والأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الأملاك البلدية.

الفصل السادس عشر: أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (ديبوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة.

حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919

رئيس الجمهورية

ر. بوانكريه ووزير الداخلية ج جامس

وبأمره أعضاء حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل

المصدر: عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ص 91.

الملاحق:

ما هو برنامج فيوليت؟

الفصل الأول – يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبيئة بالفقرات الآتية بالحقوق السياسية التي للفرنسيون بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة.

ثانيا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين الجيش برتبة (باش شاوش) أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية سلوا جمعيا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم احدى شهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي مادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي تجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات رية والفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية ومن الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبيئة بالفصل الثاني.

عبد الحميد روزو الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ص 93.

سادسا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الدين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذي باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحررون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا – العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني – ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام، وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط والنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث – ان الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددي 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحديوية ، ص 94.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر اللّغة العربية والأجنبية:

1) الإبراهيمي البشير: آثار البشير الإبراهيمي، ج 3، ط1، عيون البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
2) آجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1946- 1996)، تر: عيسى عصفور، منشورات بيروت، د.ط.
3) بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830 الى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
4) بلحاج صالح: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 – 1939، دار مرابط، الجزائر، 2015.
5) بن العقون عبد الرحمان إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصرة 1920 – 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
6) بن خدة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010.
7) عباس فرحات: ليل الاستعمار حرب الجزائر وثوراتها، تر: أبوبكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د س.
8) العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب الاقصى)، ط6، المكتبة الانجلو المصرية، 1993.
9) قليل عمار: الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991.
10) قنان جمال: التعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار، مجلد 60، منشورات المجاهدين، 2005.
11) قنان جمال: قضايا ودراسات تاريخ الجازائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008.
12) المدني أحمد توفيق: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدي باشا، القاهرة،

.2001

13) مهساس أحمد: الحقائق والمقاومة، دار المعارف، باب الواد، الجزائر، 2007.

14) هنري علاق: مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والأمل، تر: مسعود، عزيز ع السلام، الجزائر: دار القصبة، 2007م.

قائمة المصادر بالأجنبية:

1) Farhat abbas Autopsie, editions, Garnier, Frances, 1980.
2) Farhat. A: La mist coloniale Algerie 2005.
3) Gordziezur. A: Aux origines da guerre D'Algerie 1940-1945, Algo: casbah 2003.
4) Kasadache, Ms Histoire de nationalisme algerien, question nationale et politiqio algerienno 1919-1951 (vol, 02), Algerie: S.n.e.d.1980.

قائمة المراجع:

1) الإبراهيمي أحمد الطالب: أثار الإمام محمد البشير الإبراهمي 1940–1952، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

2) آجيرون شارل رو بر: الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871 – 1919، ج 2، دار الكتاب، الجزائر، 2007.

3) آجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م، تر: م محمداوي وابراهىم صحراوي، مجلد 02، دار الأمة، الجزائر، 2013.

4) بالغيثم حمد الأمين: الجزائر في مؤتمر باندونج، مذكرة الشاذلي الملكي الى المؤتمر، دار الكتاب الغد الجزائر، 2007.

5) بلاح بشير: النخبة الجزائرية بين ثنائية حقد المستوطنين الأوربيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر مابين 1908 – 1937م، مج20، ع2، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية،2016.

6) بن خليفة عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليطة،

الجزائر 2009.

7) بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر ط3، 2008.

8) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 9، دار الغرب الإسلامي، 1997.

9) بوعزيز يحي: الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 – 1948م، د. ط، دار البصائر.

10) بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائرية، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

11) بوعزيز يحي: سياسة التسلط الإستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

12) ثينو نور الدين: إشكالية الدولة في الحركة الوطنية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر، 2010.

13) جوبية ع الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946 – 1954، د.ط، الراية للكتاب، الجزائر، د.س.

14) الجيلالي، قداش محفوظ: المقاومة الجزائرية (1830 – 1954)، ط3، منشورات وزارة المجاهدين الجزائريين.

15) الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، د ن.

16) الدسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001.

17) زوزو ع الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 625.

18) زوزو ع الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، د.م.ن،

.1999

19) زوزو ع الحميد: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد كتاب العرب، د.م.ن، 1999.

20) زوزو ع الحمىد: تاريخ اوروبا والو م أ 1914 – 1945، مج6، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010.

21) زوزو ع الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية جزائرية والثورة التحريرية، م7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

22) سطورا بنيامين ، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898 – 1974)، تن الصادق عمارة، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2006.

23) سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1930)، ج2، دار الغرب الإسلامية، ط4، بيروت، لبنان، 1992.

24) سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية 1830 – 1900، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

25) سماعيلي زوليخة ، المولودة علوش: تا الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار انفو، الجزائر، 2013.

26) صاري الجيلالي وقداش محفوظ: المقاومة السياسية الطريق الاصلاحي والطريق الثوري (1900 – 1954)، ثر: ع القادر ين حراث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

27) ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإدارة للثورة (1954 – 1962)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

28) طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947 – 1956، ط1، دار الكوكب، الجزائر، 2012.

29) ع القادر حميد : فرحات عباس رجل الجمهورية، د.ط، الجزائر: دار المعرفة، 2007.

30) العسيلي سيام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010.

31) فركوس صالح: الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م إلى 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.

32) فلنزي أوسات ، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790 – 1830، تر: حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994.

33) قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البارة، دار الامة، الجزائر.

34) قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البارة، دار الامة، الجزائر، ب.ط.

35) قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ج1، د. ط، الجزائر: دار الامة، 2012.

36) قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م – 1954م) منشورات ANEP تر: محمد معراجي.

37) لزهر بديدة: الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور الى المواجهة مع الحركة الوطنية، 2013، شمس الزيبان للنشر والتوزيع.

38) لونيسي رابح وآجيرون بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

39) المدني أحمد توفيق ، تاريخ الجزائر، ب ط.

40) مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائريين، 1919 – 1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

41) مياسي ابراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962م)، دار هومة، الجزائر، 2010.

42) الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي، في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، 1984.

المقالات والمجلات:

1) بوقريوة لمياء: مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية و إجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع جامعة باتنة، الجزائر ع4، ديسمبر، 2012.
2) سيد علي أحمد مسعود: مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2، ط5، 2023/12/28.
3) قشيش فتيحة: مقال موقف المستوطينون الأوربيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر، (1919 – 1947م)، خميس مليانة، جامعة الجيلالي بوونعامة، خميس مليانة، 2019/06/30.
4) مرىوش أحمد: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931 – 1952، مجلة الرؤية، العدد 02، السنة الأولى، الجزائر، 1996.
5) ياسين حمودة: إصلاحات سلطان الاحتلال القومي في الجزائر فبراير 1919م، مجلة القرطاس، ع4، جامعة ع الحميد مهري، قسنطينة 02، جانفي 2012.
1) بن شيخ حكيم: دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912 – 1936م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 – 2002م.
2) جبالي حورية ، بشرى حركتي: مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه 1935 – 1938م، مذكرة مقدمة لنيل ش الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016 – 2017م، ص 96.
3) خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865 – 1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018.

الرسائل والمذكرات:

4) شلبي أمال: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل ش الماجيستير في التاريخ الحديثة، جامعة العقيد الحضر، باتنة، 2005 – 2006م.
5) الغول الطاهر: مفهوم الدولة الجزائرية في الحركة الوطنية 1919 – 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد لحضر، الوادي، 2013 – 2014.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة:.....1

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في بداية القرن 20م:

المبحث الأول: الاوضاع السياسية:.....6

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية:.....9

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية: 13

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية:..... 17

الفصل الأول: المشاريع الإصلاحية الفرنسية من 1919 – 1939م.

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م. 22

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م. 27

الفصل الثاني: المشاريع الإصلاحية الفرنسية من 1939 – 1954م.

المبحث الأول: قانون 07 مارس 1944 م: 32

المبحث الثاني: القانون الخاص 20 سبتمبر 1947م: 37

الفصل الثالث: مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع

المبحث الأول: ردود الأفعال من إصلاحات فيفري 1919م: 43

المبحث الثاني: ردود الأفعال من مشروع بلوم فيوليت: 45

المبحث الثالث: ردود الفعل من قانون 1944: 46

المبحث الرابع: ردود الأفعال من القانون الخاص 1947 م: 47

خاتمة: **52**

الملاحق: **54**

قائمة المصادر والمراجع: **59**

فهرس المحتويات **65**

الملخص:

الملخص:

يعد مطلع القرن العشريين مرحلة مهمة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث هذه المرحلة مرت بالعديد من المشاريع الإصلاحية التي أصدرتها بدعوى الإصلاح ومن أهم هذه المشاريع، إصلاحات فيفري 1919 والتي اعتقدت سلطات الاحتلال أنها تكافئ بها مسلمين الجزائر وهو قانون خاص بالتجنس ولكن في الحقيقة ما هو إلا إصلاحات شكلية لاستمالة النخبة المثقفة، وبعد مجيئ حكومة الجبهة الشعبية والتي حاولت ترضية الجزائريين بإصدار اصلاحات بلوم فيوليت 1936 و مشروع الجنرال ديغول الذي أعلن عنه في مارس 1944، ودستور 20 سبتمبر 1947، و هذا من شأن إجهاض مطالب الحركة الوطنية، حيث منحت فرنسا الجزائريين إصلاحات تخدم مصالحهم شكلاً لكن في مضمونها ماهي إلا حبرا على ورق، وكل هذه المشاريع طرحت لامتصاص غضب الشعب.

لكن هذه المشاريع قوبلت بالرفض سواء من طرف المستوطنين الذين تظاهروا ضده وحاولوا اسقاط حكومته أو من الشعب الجزائري وممثليه الحركة الوطنية والحكومة المؤقتة.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات فيفري، مشروع بلوم فيوليت، امرية ديغول 1944، قانون الخاص 1947، الحركة الوطنية.

Summary:

The early 20th century marked a significant phase in the history of French colonialism in Algeria. This period saw numerous reform projects claimed to be for the purpose of reform. Among the most notable of these projects were the February 1919 reforms, which the colonial authorities believed would reward Algerian Muslims. This included a special naturalization law, but in reality, it was merely superficial reforms aimed at appeasing the educated elite, after the arrival of the Popular Front government, further attempts to placate the Algerians were made through the Blum-Viollette reforms of 1936, General de Gaulle's project announced in March 1944, and the September 20, 1947 constitution. These initiatives were intended to undermine the demands of the national movement, as France granted the Algerians reforms that ostensibly served their interests but were, in essence, merely symbolic gestures. All these projects were designed to defuse popular anger.

However, these projects were met with rejection from both the settlers, who protested against them and attempted to overthrow the government, and from the Algerian people and their representatives, including the national movement and the provisional government.

Keywords: February Reforms, Blum-Viollette Project, De Gaulle Ordinance 1944, Special Law 1947, National Movement.